Document: EB 2008/94/R.25
Agenda: 11(g)
Date: 5 September 2008
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

مذكرة رئيس الصندوق بشأن

إدخال تعديلات على اتفاقيتي القرض والتمويل الخاصتين:

(1) بمشروع تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الريفي في مديرية يورو (القرض رقم HN-743) في جمهورية هندوراس

(2) ومشروع إدماج صغار المنتجين في سلاسل القيمة والنفاذ السوقي (القرض رقم NI-729 والمنحة رقم DSF-8009-NI) في جمهورية نيكاراغوا

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والتسعون

روما، 10–11 سبتمبر/أيلول 2008

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Ladislao Rubio

مدير البرنامج القطري

رقم الهاتف: 2575 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: l.rubio@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التعديلات المقترحة على اتفاقيتي القرض والتمويل الخاصتين:

(1) بمشروع تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الريفي في مديرية يورو (القرض رقم HN-743) في جمهورية هندوراس؛

(2) ومشروع إدماج صغار المنتجين في سلاسل القيمة والنفاذ السوقي (القرض رقم NI-729 والمنحة رقم DSF 8009-NI) في جمهورية نيكاراغوا

على النحو الوارد في الفقرتين 8 و16 على التوالي.

مذكرة رئيس الصندوق بشأن

إدخال تعديلات على اتفاقيتي القرض والتمويل الخاصتين: (1) بمشروع تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الريفي في مديرية يورو (القرض رقم HN-743) في جمهورية هندوراس؛ (2) ومشروع إدماج صغار المنتجين في سلاسل القيمة والنفاذ السوقي (القرض رقم NI-729 والمنحة رقم DSF-8009-NI) في جمهورية نيكاراغوا

أولاً – جمهورية هندوراس

ألف – الخلفية

1- وافق المجلس التنفيذي في دورته الثانية والتسعين المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2007 على تقديم قرض بقيمة 4.55 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 7.13 مليون دولار أمريكي تقريباً) إلى جمهورية هندوراس، بشروط تيسيرية للغاية، للمساعدة على تمويل مشروع تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الريفي في مديرية يورو. ويقع هذا المبلغ ضمن مخصص هندوراس للفترة 2007–2009 بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ويتألف التمويل المشترك المتاح للمشروع والبالغ 13.88 مليون دولار أمريكي من قرض بمبلغ 4 ملايين دولار أمريكي من مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، ومساهمة قدرها 1.05 مليون دولار أمريكي من الحكومة، و1.69 مليون دولار أمريكي من المستفيدين. وتم توقيع اتفاقية القرض في مارس/آذار 2008، وحظيت بموافقة الكونغرس الوطني في هندوراس عليها في يونيو/حزيران 2008. ونظرا للتقدم المحرز في الإيفاء بشروط نفاذ مفعول الاتفاقية، من المقرر أن يبدأ تنفيذ المشروع في نوفمبر/تشرين الثاني 2008.

أثر أزمة الأغذية والاستجابة لها

2- تلقى الاقتصاد في هندوراس ضربة موجعة بسبب الارتفاع العالمي السريع في أسعار الأغذية، كما هو واضح من ازدياد معدلات الفقر. ويتوقع لهذا التوجه أن يستمر على المدى القصير والمتوسط، حيث أن معظم الهندوراسيين، بمن فيهم السكان الريفيين، من المشترين الصافين للأغذية، وبالتالي من المتأثرين سلبا بالارتفاع الهائل الذي طرأ على أسعار الأغذية وتنوع الإنتاج الوطني منها. ومن ناحية أخرى، فإن الطلب المتزايد على الأغذية وارتفاع أسعارها، علاوة على العملية المقررة لتحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي في أمريكا الوسطى، من شأنه أن يوفر فرصا للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة للمساهمة في نمط الأسواق الدينامية التي سيتم الترويج لها بموجب مشروع تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الريفي في مديرية يورو.

الأهداف الرئيسية للمشروع

3- يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في الحد من الفقر الريفي في مديرية يورو بصورة معتبرة. والغاية منه هي تحسين القدرات التنظيمية وممارسات إدارة الأراضي التي يتبعها فقراء الريف، بمن فيهم مجموعات السكان الأصليين، وتحقيق موقع أفضل لمنتجاتهم في الأسواق. ويتوقع للمشروع أن يعزز المنظمات الريفية، ويحقق الإدارة المستدامة للأراضي ويضمن تقديم خدمات أفضل للمزارعين على نطاق صغير من قبل موفري المساعدة التقنية والمؤسسات المالية. وقد صمم المشروع أصلاً ليفيد بصورة مباشرة 000 9 منتج على نطاق صغير (000 45 قاطن في المناطق الريفية)، بمن فيهم 000 2 أسرة من السكان الأصليين.

باء – التعديلات المقترحة على اتفاقية القرض

4- نظرا لزيادة مخصص هندوراس بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الاستعراض السنوي الأخير لهذا النظام[1]، فقد طلبت حكومة هندوراس رسميا من الصندوق في مايو/أيار 2008 زيادة القرض المقدم لمشروع تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الريفي في مديرية يورو بحوالي 2.25 مليون دولار أمريكي. ومن شأن هذا القرض التكميلي أن يمكن المشروع من أن يصل إلى 700 1 مزارع إضافي من أصحاب الحيازات الصغيرة ومساعدتهم على تحسين إنتاجهم من الحبوب واللحوم والحليب وتسويق هذا الإنتاج، وبالتالي المساهمة في زيادة توفر الأغذية في الأسواق الوطنية وأسواق أمريكا الوسطى.

5- ستقوم جمهورية هندوراس باقتراض المبلغ الإضافي في القرض بنفس الشروط والأوضاع التي وافق عليها المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2007. وستبقى أهداف المشروع ومكوناته واستراتيجيته على حالها كما وردت في تقرير تصميم المشروع وفي اتفاقية القرض. وأما التعديلات المقترحة على اتفاقية القرض فهي كالتالي:

(أ) تخصيص مبلغ 1.52 مليون دولار أمريكي إضافي لمكون ولوج الأسواق وتحديد مواقعها تحت فئة النفقات الخاصة بصندوق المبادرات التجارية؛

(ب) تخصيص مبلغ إضافي قدره 0.36 مليون دولار أمريكي لمكون التنمية التنظيمية وإدارة الأراضي تحت فئة النفقات الخاصة بالخدمات المتعاقد عليها؛

(ج) تخصيص مبلغ إضافي قدره 0.37 مليون دولار أمريكي للإدارة والتسيير تحت فئة النفقات الخاصة بالرواتب.

التكلفة الإجمالية للمشروع

6- مع هذه الموارد الإضافية، المترافقة بزيادة الموارد من الحكومة والمستفيدين (انظر الفقرة التالية)، سترتفع التكلفة الإجمالية للمشروع من 13.88 مليون دولار أمريكي إلى 16.7 مليون دولار أمريكي.

[1] يتم تحديث الدرجات القطرية لجميع الأقطار "النشطة" سنويا لعكس التغييرات في السكان الريفيين، والدخل القومي الإجمالي ومتغيرات الأداء. ومن ثم يتم عرضها على المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول للعلم كجزء من التقرير السنوي المقدم إلى المجلس عن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

وسينجم عن ذلك الزيادات التالية في مخصصات: (1) مكون ولوج الأسواق وتحديد مواقعها، من 5 ملايين دولار أمريكي إلى 6.9 مليون دولار أمريكي؛ (2) التنمية التنظيمية وإدارة الأراضي، من 5.3 مليون دولار أمريكي إلى 6.4 مليون دولار أمريكي؛ (3) الإدارة والتيسير، من 2.6 مليون دولار أمريكي إلى 3.4 مليون دولار أمريكي.

تمويل المشروع

7- سيتم تعديل تمويل المشروع بحيث يصبح كالتالي: (1) ستزداد قيمة قرض الصندوق من 4.55 مليون وحدة حقوق سحب خاصة إلى 5.98 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي من حوالي 7.13 مليون دولار أمريكي إلى 9.4 مليون دولار أمريكي)؛ (2) سيزداد إسهام الحكومة من 1.05 مليون دولار أمريكي إلى 1.18 مليون دولار أمريكي؛ (3) سيزداد إسهام المستفيدين من 1.69 مليون دولار أمريكي إلى 2.16 مليون دولار أمريكي. أما قرض مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي فسيبقى على حاله (4 ملايين دولار أمريكي).

جيم – التوصية

8- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية هندوراس قرضا تكميليا بعملات متنوعة تعادل قيمتها مليون وأربعمائة وثلاثين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 430 1 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يستحق في موعد غايته 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2047، وأن يتحمل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته الثانية والتسعين المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2007.

ثانيا – جمهورية نيكاراغوا

ألف – الخلفية

9- وافق المجلس التنفيذي في دورته الحادية والتسعين المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2007 على قرض ومنحة لجمهورية نيكاراغوا لتمويل مشروع إدماج صغار المنتجين في سلاسل القيمة والنفاذ السوقي. وقدم الصندوق قرضه وقيمته 2.55 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل 3.9 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية، كما أرفقه بمنحة قدرها 2.55 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. وكان إجمالي التمويل الذي قدمه الصندوق ضمن مخصصات نيكاراغوا بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للفترة 2007–2009. وتضمن التمويل المشترك الذي حظي به المشروع وقيمته الإجمالية 21.7 مليون دولار أمريكي قرضا بقيمة 2 مليون دولار أمريكي من مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، وقرضا بقيمة 6 ملايين دولار أمريكي من صندوق الأوبك للتنمية الدولية، في حين بلغت مساهمة الحكومة 4.4 مليون دولار أمريكي، ومساهمة المستفيدين

1.4 مليون دولار أمريكي. وتم توقيع اتفاقية التمويل في يناير/كانون الثاني 2008 وحظيت بمصادقة كونغرس نيكاراغوا عليها في مايو/أيار 2008. وفي ضوء التقدم الذي تحقق في الإيفاء بشروط نفاذ مفعول القرض، من المقرر أن يبدأ تنفيذ المشروع في نوفمبر/تشرين الثاني 2008.

أثر أزمة الأغذية والاستجابة لها

10- في أعقاب مواجهة الأزمة التي تسببت بها الارتفاعات الهائلة في أسعار الأغذية والمدخلات، قامت حكومة نيكاراغوا بصياغة الاستراتيجية الوطنية لإنتاج الأغذية لضمان توفر الحبوب الرئيسية (الفاصولياء والذرة والأرز) محليا، وأيضا بهدف تصديرها للبلدان المجاورة. وتسعى الاستراتيجية لجذب 67 000 من أصحاب الحيازات الصغيرة إلى إنتاج الحبوب الرئيسية على مستوى البلاد بأسرها. وقد أكدت المذكرة الرسمية التي بعثت بها وزارة الزراعة إلى الصندوق بهذا الصدد على أن المجموعة المستهدفة من الاستراتيجية، أي السكان الريفيين الفقراء، هي نفسها المجموعة التي يستهدفها الصندوق، وأن الاستراتيجية ستتناول مسألة أزمة أسعار الأغذية تماما مثل مشروع إدماج صغار المنتجين في سلاسل القيمة والنفاذ السوقي.

أهداف المشروع الرئيسية

11- تتمثل غاية المشروع في تمكين السكان المستهدفين من الانضمام إلى عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية والوطنية بهدف تحسين دخولهم وفرص عملهم. وعلى وجه الخصوص، سيقوم المشروع بما يلي: (1) الترويج لمشاركة المنتجين على نطاق صغير في سلاسل القيمة الاستراتيجية؛ (2) الإسهام في تنويع مصادر الدخل؛ (3) المساعدة على تحقيق أهداف ونتائج الأطر التي وضعها معهد التنمية الريفية من خلال مواءمة أنشطة المشروع مع أنشطة المعهد المؤسسية. وقد صمم المشروع أصلاً ليفيد 8 000 أسرة من أسر المنتجين على نطاق صغير، تنتظم معظمها في تعاونيات أو منظمات ريفية أخرى، و8 400 أسرة من أسر العاملين الذين سيتم التعاقد معهم لتنفيذ مكون الطرق الريفية في المشروع، و2 500 أسرة ضعيفة.

باء – التعديلات المقترحة على اتفاقية التمويل

12- نظرا إلى زيادة مخصص نيكاراغوا بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الاستعراض السنوي الأخير[2]، فقد طلبت حكومة نيكاراغوا رسميا من الصندوق في أبريل/نيسان 2008 أن يزيد من التمويل المصادق عليه لمشروع إدماج صغار المنتجين في سلاسل القيمة والنفاذ السوقي. وعلى وجه التحديد، فقد سعت الحكومة للحصول على تمويل تكميلي مقداره 0.78 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل 1.22 مليون دولار أمريكي تقريبا) على شكل قرض ومنحة بقيمة 0.39 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي حوالي 0.61 مليون دولار أمريكي) لكل منهما، وسيتيح هذا التمويل التكميلي المجال لـــ 1 200 شخص إضافي من أصحاب الحيازات الصغيرة لتحسين قدراتهم الإنتاجية ودخولهم، كما أنه سيضمن أيضا أن تصل منتجاتهم إلى الأسواق الوطنية وأسواق أمريكا الوسطى.

[2] انظر الحاشية 1.

13- سيتم تقديم المبلغين الإضافيين من القرض والمنحة إلى جمهورية نيكاراغوا على نحو أساسي بنفس الشروط والأوضاع التي وافق عليها المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2007. وستبقى أهداف المشروع ومكوناته واستراتيجيته كما وردت في تقرير تصميم المشروع واتفاقية التمويل. وأما التعديلات المقترحة على اتفاقية التمويل فهي كالتالي:

(أ) توسيع مكون المشاركة في سلاسل القيمة عبر التحالفات الاستراتيجية من خلال دعم صندوق الاستراتيجية الوطنية لإنتاج الأغذية؛

(ب) إحداث فئة نفقات جديدة تحت بند دعم صندوق الاستراتيجية الوطنية لإنتاج الأغذية بمخصص وقدره حوالي 1 مليون دولار أمريكي.

(ج) تخصيص 0.22 مليون دولار أمريكي لتعزيز خدمات المساعدة التقنية تحت فئة النفقات الخاصة بصندوق المبادرات المحلية.

التكلفة الإجمالية للمشروع

14- مع هذه الموارد الإضافية، التي ستترافق مع زيادة الموارد من المستفيدين (انظر الفقرة التالية)، ستزداد التكلفة الإجمالية للمشروع من 21.6 مليون دولار أمريكي إلى حوالي 22.9 مليون دولار أمريكي. وكنتيجة لذلك، سيزداد مخصص مكون سلاسل القيمة من 10.3 مليون دولار أمريكي إلى 11.6 مليون دولار أمريكي، وسيزداد مخصص فئة النفقات الخاصة بصندوق المبادرات المحلية من 3.24 مليون دولار أمريكي إلى 3.46 مليون دولار أمريكي. كما سيرصد مخصص وقدره 1 مليون دولار أمريكي لصندوق الاستراتيجية الوطنية الجديدة لإنتاج الأغذية.

تمويل المشروع

15- سيتم تعديل تمويل المشروع على النحو التالي: (1) ستزداد قيمة قرض الصندوق من 2.55 مليون وحدة حقوق سحب خاصة إلى 2.94 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أو من حوالي 3.9 مليون دولار أمريكي إلى 4.5 مليون دولار أمريكي)؛ (2) وستزداد قيمة المنحة أيضا من 2.55 مليون وحدة حقوق سحب خاصة إلى 2.94 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أو من حوالي 3.9 مليون دولار أمريكي إلى 4.5 مليون دولار أمريكي)؛ (3) وستزداد مساهمة المستفيدين من 1.4 مليون دولار أمريكي إلى 1.5 مليون دولار أمريكي. أما مساهمات الجهات المشاركة في التمويل والحكومة فستبقى على حالها دون تغيير.

جيم – التوصية

16- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يُقدم الصندوق إلى جمهورية نيكاراغوا قرضا تكميليا بعملات متنوعة تعادل قيمتها ثلاثمائة وتسعين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 390 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن يستحق في موعد غايته 1 أغسطس/آب 2047 وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقةً

على نحو أساسي للشروط والأوضاع التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته الحادية والتسعين في سبتمبر/أيلول 2007.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية نيكاراغوا منحة تكميلية بعملات متنوعة تعادل قيمتها ثلاثمائة وتسعين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 390 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن تخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته الحادية والتسعين في سبتمبر/أيلول 2007.

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية